

تقرير

روسيا وأفريقيا الوسطى: زحف صامت على طريق العودة

وقّع يوم الثلاثاء الماضي ويرا دافام روسيا وجمهورية أفريقيا الوسطى اتفاقية تعاون عسكري على هامش معرض دفاعي قريب موسكو، ويمثّل هذا «الاتفاق الإطاري» خطوة إضافية في مسار تصعيد التعاون بين البلدين، الذي بدأ منذ العام الماضي، ووصل إلى حدّ إسهام موسكو في توفير الامت الشخصي لرئيس أفريقيا الوسطى وعقد جلسات حوار مع زعماء المعارضة والمتمردين الذين يسيطرون على أغلب مجاك البلاد

حبيب الحاج سالم

خسرت روسيا حضورها الأفريقيّ بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، ورغم عملها على اكتساب أصدقاء جدد في القارة خلال العقدين الماضيين، إلا أن جهودها كانت تصطدم دائماً بالمصالح الغربية المنافسة، ولعل أبرز أمثلة الصدام هو تدخل حلف «الناتو» في ليبيا عام 2011، وإسهامه الحاسم في إسقاط نظام معمر القذافي، ما حرم موسكو من عقود شملت قطاعات الطاقة والتسلّح والبنية التحتية. اليوم، تعود موسكو وريداً رويداً إلى أفريقيا، من بوابات جغرافيةً مختلفة، ومناحج تعاون يتشابه فيها الاقتصادي والعسكري، والحكوميّ بالخاص، مستفيدة مما يبدو تراجعاً للقوى الغربية، وتمثّل أفريقيا الوسطى الآن جبهة العمل الروسية الأبرز.

أفريقيا الوسطى: وداعاً فرنسا؟

استقلت جمهورية أفريقيا الوسطى عن فرنسا في عام 1960، لكن الجبل السري الاستعماريّ لم يسقط مع الزمن. استمرت فرنسا في تدخلها الفخّ في شؤون مستعمراتها السابقة، وأسهمت في انعدام استقرارها السياسيّ المداوم، داعمة وصول جان بيدل بوكاسا إلى السلطة، ثمّ أخراجه

تقرير

اتفاق واشنطن ـ مكسيكو سيتي: كندا خارج «نافتا»؟

في سياق الترويج لاتفاق التجارة الذي أبرمته الولايات المتحدة مع المكسيك، أول من أمس، باعتباره «تصراً كبيراً»، سعى مسؤولو إدارة ترامب إلى زيادة الضغوط على كندا، مؤكّدين ضرورة إنتام اتفاق بين الجانبين الأمريكي والكندي بحلول نهاية الأسبوع، بنقذ صيغة محدّثة من اتفاق التبادل الحر لدول أمريكا الشمالية «نافتا» الذي جمع الاقتصادات الثلاثة منذ عام 1994.

في هذا الإطار، قال وزير التجارة، ويلبر روس، إن الاتفاق مع المكسيك، «وضع بشكل جيّد جداً، لذا، فإنّ الرئيس (ترامب) مستعد للمضي قدماً، مع كندا أو من دونها»، وأضاف في حديث له «فوكس بزنس»، «إذا لم يحدث ذلك (الاتفاق مع كندا)، يجب علينا معاملتهم على أنهم خطاء حقيقيين»، معرباً عن ثقته بأنّ كندا ستضمّخ في النهاية إلى الصفقة، لأنّ

لم تكن أكثر حماسة للتدخل، خاصة مع برنامج دونالد ترامب لتقليص عديد القوات الأميركيّة في القارة ككل، وجعل جهود بلاده العسكريّة متركّزة في التدخل عبر الطائرات المسيرة، فيما تكاد تنعدم مساعدها الاقتصاديّة وبرنامجها الاجتماعيّة.

العام الماضي، أي بعد حوالي سنة من انتخابه، توجّه تواديرا إلى مجلس الأمن الدوليّ، طالباً المعونة ورفع حظر التسلّح المفروض على بلاده منذ 2013، ومتمذراً من بطء الغربيّين في مد يد المساعدة وتردهم في دعم القوات الرسميّة للسيطرة على المناطق المنفصلة، خاصة أن بعثة الأمم المتحدة التي تضمّ أكثر قليلاً من 12 ألف عنصر تبدو عاجزة عن حفظ السلام الأهليّ وضبط الأوضاع الأمنيّة، وفيما أشاح الجميع بوجهه بعيداً، تقدّمت روسيا بخطوة إلى الأمام.

اهلا بالصديق الجديد!

نهاية العام الماضي، نجحت روسيا في تحصيل استثناءً لها من حظر السلاح المفروض على أفريقيا الوسطى، رغم تردد فرنسا في البداية، خاصة لعدم منحها استثناءً مشابهاً قبل عام بمعارضة من روسيا. لم يفض وقت طويل حتى وصلت ثلاث شحنات من السلاح الخفيف إلى البلد، ومعها بدميون عسكريون أنشئت لهم أكاديمية في قصر الرئيس السابق بوكاسا. أكثر من ذلك، صار الروس جزءاً من الحرس الشخصي للرئيس تواديرا. وتشير تقارير، غير مؤكّدة، إلى نشر جنود تابعين لشركة الأمن الخاصة «فاغنر» في مناطق مختلفة من البلاد، وهي شركة مسخّلة في الأرجنتين (لا يسمح القانون الروسيّ بمثل هذا النوع من النشاط الخاصّ)، ولها روابط غير رسميّة مع الكرملين. استطاعت روسيا إذاً أن تنجز ما



نجحت روسيا العام الماضي في تحصيل استثناء لها من حظر السلاح المفروض على أفريقيا الوسطى (اف ب)

عجز عنه، أو رفضه، غيرها. منذ تلك النقطة، أخذت العلاقات بين البلدين منحى تصاعدياً. في أيار/ماي هذا العام، تقابل تواديرا مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على هامش المنتدى الاقتصاديّ في سان بطرسبورغ، وأشارا خلال حديثهما إلى العلاقات التي جمعت بلديهما في عقدي الستينيات والسبعينيات، وأعلنا تطلعهما إلى استعادة ذلك الوج.

لم تطف جهود روسيا في أفريقيا الوسطى عند العتبة العسكريّة، بل سعت إلى تأسيس مقاربة أوسع. تعمل موسكو مثلاً على الجانب كثيرة ما يصرّو كـ«مساعدهات»، ضمن هذا المناخ، تجد روسيا هامشاً أوسع المتحرّك في القارة، بناءً على تصوّر جديد لسياستها الدوليّة يقوم على تدعيم الاستقرار والسيادة، من دون اشتراطات جانبيّة، وبرنامج عسكريّ واقتصاديّ يتشارك فيها القطاعان العام والخاصّ.

زعماء التمرّد، حيث قابل معوثون لها ثلاثة من كبار رموز المعارضة حتى الآن، من بينهم الرئيس السابق ميشيل دجوتوديا، مستغلة علاقات قديمة معه تكوّنت حين درس خلال شبابه في «الجامعة الروسيّة لصدائة الشعوب».

من جهة أخرى، تعمل روسيا، سواء عبر شركات حكوميّة أو خاصة، ومن خلال علاقاتها بالحكومة وأعدائها، على تحصيل عقود وحقوق استغلال مناجم للمعادن واليورانيوم منتشرة في طول البلاد وعرضها. وحتى الآن، لا يبدو أن أيّاً من الفاعلين الداخليّين معترض على ذلك.

على عكس ذلك، توجد دلائل على تخوف فرنسا من الحضور الروسيّ في أفريقيا الوسطى أو حتى عملها على تقويضه قبل أشهر، رفعت مجموعة مسلحة أعلاماً فرنسيّة في أحد أحياء العاصمة، ووزعت بيانات زعمت فيها أنّها تهاجم قوات الأمم المتحدة بدعم فرنسيّ. وفي المقابل، أصدرت السفارة الفرنسيّة بياناً تدّدت فيه بتوظيف اسمها على هذا النحو. استمترراً مع هذا الخط، تحدثت مستشار تواديرا مع مجلّة «جون أفريك» عن تخوّفات يحملها الرئيس تجاه فرنسا والغرب. خلال حديثه، قال المستشار إنّ «الغربيّين قادرون على تخليط إسقاط تواديرا»، وإنّ الأخير «واع بما يحاك ضده»، إضافةً إلى ذلك، تتحدّث وسائل إعلام محلّيّة باستمرار عن «مؤامرة» تحاك ضير البلاد، مع إشارات للغرب، ومع أنّها لا تقدّم تصوّراً واضحاً عن طبيعتها، إلا أنّها لا تلقى أيضاً إدانة أو نفيّاً من السلطات.

وبصرف النظر عن وجود مؤامرة من عدمه، من الواضح أنّ خيبة أمل تجاه الغرب بصدد الانتشار في أفريقيا، سواء بسبب تدخلات بلدانه الانتقائيّة أو دوره السلبّي في تنمية القارة، وما يصرّف على الحرب والتسلّح والدمار من قبلها يتجاوز في أحيان كثيرة ما يصرّو كـ«مساعدهات»، ضمن هذا المناخ، تجد روسيا هامشاً أوسع متخفّلة، وتسعى إلى الإسهام في قطاع التعليم (تعلم تواديرا نفسه في شبابه على أيدي أساتذة روس أرسلوا إلى بلاده)، إضافة إلى البنى التحتية الأخرى من جانب آخر، تعمل روسيا على إقامة خطوط تواصل مع

إيران

روحاني ضي موقفه أضعف: هل يُجبر خامنئي على رفع «الغطاء»؟

دخل الرئيس الإيراني

حسنت روحانيّ، أمس، إلى

البرلمانب من أجل الخضوع

للاستجواب، ليخرج منه

بموقفه أكثر ضعفاً

بعد لکهنئي المؤسسة

التشريعية التي اسقطت

وزيريت ضي فريضه

الاقتصادي، لاحقت اسئلة

الملف الاقتصادي، روحاني

مجدداً من دون ان ينجح

في تقديم اجوبه شافية

للنواب، ما اعاد طرح

الإشكاليات حول مصير

روحاني واحتمل رفع

«الغطاء» عن الرجلك

تتعالى وتيرة الحراك السياسي الداخلي في إيران، منذ دخول الدفعة الأولى من العقوبات الأميركية حينّ التطبيع، وما تركته من آثار على الاقتصاد. في البرلمان، كما في القضاء، تحضر ملفات السياسات الحكومية في شأن ملف الاقتصاد والتعامل مع الإهتزازات التي تمر بها العملة والأسواق ومختلف القطاعات، وكما يُسأّل رئيس الجمهورية في البرلمان، يُحاكم رجال أعمال وتجار مضاربون أمام القضاء بتهم تتعلّق بالاضرار بالاقتصاد الإيراني وسوق العملات، خلف كل ذلك، يظهر حرص النظام في طهران على الحد من آثار العقوبات الأميركية، ونقل النقاش المحتدم حول الملفات المعيشية والاجتماعية إلى داخل المؤسسات، بدلاً من الشارع الذي يشهد تحركات احتجاجية منقطعة، تُعدّ بالنسبة إلى صناع القرار الإيراني بيئة خصبة للاستغلال من الخارج.

ويتجرّ تفجّل عمل المؤسسات في المساءلة والحاسبة سحب قتل الاحتقان نهاية هذا الأسبوع». وفور وصول وزيرة الخارجية الكندية، كريستيا فريلاند، إلى واشنطن، أمس، في محاولة لانتزاع اتفاق تجاري من الولايات المتحدة، قال الناطق باسمها، آدم أوستن، «سنوقّع فقط على «نافتا» جديد، يكون جيّداً لكندا وللمطبقة الوسطى في بلندا». وكانت رئاسة الوزراء الكندية أعلنت، أول من أمس، أن رئيس الوزراء جاستن ترودو أجرى «محادثة بساءة» مع ترامب، وذلك بعد الإعلان عن توصل الولايات المتحدة إلى اتفاق، وأضافت في بيان أنّ «الزعيمين رخصا بالتقدم الذي تمّ إحرازه في المحادثات» مع المكسيك وهما يتعلّبان إلى مواصلة فريقهما المحادثات هذا الأسبوع بهدف التوصل إلى نهاية

الشعبي من جهة، كما يؤمّن للنظام فرصة إغراق الغفرات في مرحلة مواجهة الضغوط الأميركيّة من جهة ثانية، عبر تحصين النظام ببرامج مكافحة الفساد وتحديث البرامج الاقتصادية لكن الثابت، حتى الآن، وعلى رغم إطاحة البرلمان بوزيرين في حكومة الرئيس حسن روحاني، أن لما يجري سقفاً ليس سهلاً تتجاوزّه، يتمثّل في رفض مؤسسات النظام حدوث فراغ كبير في الدولة أثناء هذه المرحلة الحساسة، كإزاحة الرئيس. تحت هذا السقف الذي حدده المرشد على خامنئي، من الممكن أن تأخذ الحملة مداها في إجبار روحاني على تغيير فريقه الاقتصادي، وفتح الملفات المشوّبة بعلامات الاستفهام حول الأداء الحكومي فيها.

أمس، حضر روحاني كما وعد إلى البرلمان لإجابة على أسئلة النواب. جلسة عاصفة انتهت إلى فشل الرجل في إقناع مستجوبيه، سوى بإجابة واحدة تتعلّق بالعقوبات المصرفية من بين أسئلة خمسة (سعر الصرف، والتهرب، والبطالة، والركود، وأسباب

استمرار العقوبات المالية المصرفية على رغم الاتفاق النووي) طرحت عليه. حاول الرئيس أن يبدو متمسكاً وحاسماً في إجاباته، مستعيناً بخطاب الوحدة الوطنيّة ليؤكد ضرورة حماية النظام والحكومة بوجه «العدو» وسياساته، سبباً مشجعاً لقرار الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الانسحاب من الاتفاق النووي. وإنّ أقرّ روحاني بوجود «مشكلات»، تمسّك في الوقت نفسه

بخطاب عمومي نفى فيه وجود «أزمة»، إن قال: «لا يجب القول إنّنا نواجه أزمة، لا توجد أزمة. إذا قلنا إن هناك أزمة فالمشكلات سنحلّ». «المبارزة» بين الرئيس والبرلمان بلغت أوجها مع مداخلته الثابت عن مدينة قم، مجتبي ذو النور، الذي قال: «بنيتم قمّ من التمنّيات

بإهمال التقويم أكثر داخلياً، سواء في الشارع أو على المستوى السياسي، لتفتّح الأسئلة الصعبة عن ما بعد الخطاب، وأهمها: هل نتجج محاصرة روحاني في تخلي المرشد عنه؟ لا شيء إلى الآن يبرّج رفع «الحماية» عن الرجل، لكن مسار استجوابه يجعل الأمر ممكناً قانونياً، في حال تمت الدعوة إلى جلسة مساءلة تُطرح فيها أهلية الرئيس على التصويت إلا أن التصويت على عدم أهلية الرئيس يتطلّب أصوات ثلثي أعضاء البرلمان. ويبحث خيار آخر، هو إحالة نتججة لاجوسية إلى السلطة القضائية التي تحدّ تقريراً للبرلمان والمرشد. لكن، وفي كل الأحوال، المسارات جميعها تنتهي عند المرشد الذي يملك ال«فيتو» على أي قرار، وهو الذي اعتبر قبل أيام أن الدعوة إلى إسقاط الحكومة تنفيذ لـ«مخطط الأعداء»، مشدداً على أن «الحكومة يجب أن تبقى، وأن تكون قوية، وأن تمارس وظيفتها في حل مشاكل الشعب».

استنتج إجابات روحاني بالعمومية والتركيز على أهمية «الوحدة» (اف ب)



استنتج إجابات روحاني بالعمومية والتركيز على أهمية «الوحدة» (اف ب)

«مشكلة سيارات»

تتعلق إحدى أهم نقاط الاتفاق بين الولايات المتحدة والمكسيك بقطاع السيارات، وقد قام البلدان بتحديث القواعد الأصلية لتشجيع «قطاع الصناعات التحويلية الأميركية... على أن يكون حوالي 75 في المئة من مكونات السيارات مصدره الولايات المتحدة أو المكسيك». وفي الاتفاق السابق كانت نسبة المكونات التي يجب أن يكون مصدرها أميركياً شفافياً 62,5 في المئة.

كما يشترط الاتفاق أن يكون ما بين 40 إلى 45 في المئة من مكونات السيارات أنتج عمال يتالون 16 دولاراً في الساعة على الأقل. وكان المثلون المكسيكيون يسعون إلى توقيع الاتفاق الجديد قبل نهاية الشهر الجاري في خلال الأسبوع الجاري لأنهم يريدون موافقة السلطة التشريعية قبل أن يتسلم الرئيس الجديد مهامه.

(الأخبار)

(الأخبار)

(الأخبار)

(الأخبار)